لهذه الأسباب يستهدفون النائب العام

الأمناء/خاص:

أثار التعميم الأخير الصادر عن النائب العام القاضي قاهر مصطفى، والقاضي بمنع دخول أي جهة غير مختصة إلى الحرم الجمركي والموانئ والمطارات، ردود فعل غاضبة من دوائر نفوذ اعتادت على استغلال هذه المنافذ لأغراض غير مشروعة.

القرار، الذي اشترط عدم دخول هذه المواقع إلا بقرار من النيابة العامة، ووضع حدًا لأي تدخلات خارج الإطار القانوني أو عبث بالمضبوطات، شكّل ضربة مباشرة لشبكات مصالح عملت لسنوات خارج رقابة الدولة. وبحسب مراقبين، فإن التعميم مثّل بداية مرحلة جديدة من الانضباط المؤسسي في أهم شرايين الاقتصاد الوطني.

مصادر مطلعة أوضحت أن بعض الجهات المتضررة من القرار لجأت سريعًا إلى شن حملة إعلامية واسعة عبر منصات وصحف ممولة، متهمة النائب العام بعرقلة العمل أو خدمة "أجندات خاصة". غير أن الرأي العام، بحسب متابعين، بدأ يميز بين الادعاءات والواقع، حيث بات واضحًا أن المستهدفين بالقرار هم من فقدوا

امتيازاتهم غير المشروعة، وليس العاملين في إطار القانون.

إجراءات النائب العام منعت، على سبيل المثال، دخول المهربين إلى الموانئ تحت غطاء "التفقد"، وأوقفت ممارسات غير قانونية في المطارات كانت تتيح الاستحواذ على شحنات دون مسوغ قانوني. ويرى مراقبون أن الهجوم الحالي يندرج ضمن محاولات لإيقاف مسار إصلاحي يضبط المنافذ ويحمي المال العام.

إلى جانب قرارة الأخير بشأن المنافذ، واجه النائب العام القاضي قاهر مصطفى انتقادات حادة بعد إصداره توجيهات بتنفيذ قرار رئيس الحكومة القاضي بفرض الحظر الشامل على التعامل بالعملات الأجنبية في المحافظات المحررة.

الخطوة، بحسب خبراء اقتصاديين، تهدف إلى تثبيت قيمة الريال اليمني عبر تقليص الطلب على العملات الصعبة، واستعادة السيادة الكاملة للعملة الوطنية، مما يضع حدًا لظاهرة الاقتصاد المزدوج التي أعاقت قدرة السياسة النقدية على ضبط السوق.

كما يستهدف التوجيه إغلاق مسارات تهريب وتخزين العملات الأجنبية التي تغذي المضاربات وتفاقم تقلبات السوق، من خلال ربط الحظر بإجراءات ضبط صارمة وجزاءات رادعة. هذه الإجراءات، وفق مختصين، تشكل تهديدًا مباشرا لمراكز نفوذ مالية تعتمد على الفوضى والمضاربة، ما يفسر جانبًا من الهجوم الإعلامي الموجه ضد النائب العام.

مقربون من النائب العام أكدوا أن القاضي قاهر مصطفى يدرك أن مواجهة الفساد معركة طويلة ومعقدة، وأنه ماض في تنفيذ القانون دون الالتفات للضغوط أو الحملات الإعلامية، مؤكدين أن العدالة بالنسبة له التزام راسخ وليس وجهة نظر.

هل سيعيد بن بريك النظر بوضع مصلحة الضرائب وإهدارها للأموال؟

الأمناء/خاص:

دعا مراقبون اقتصاديون رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك إلى إعادة تقييم أداء مصلحة الضرائب في جميع المحافظات المحررة، مشددين على أن إصلاح عمل المصلحة يمكن أن يضاعف الإيرادات العامة للخزينة، مقارنة بما يتم تحصيله حاليًا.

وبحسب المصادر، فإن العديد من الأوعية الإيرادية لا يتم تحصيلها على الإطلاق، بينما يتم تحصيل بعضها جزئيًا فقط، ما يمثل هدرًا كبيرًا للموارد المالية للدولة. ويرى مختصون أن الحكومة، وهي تمضي بخطوات إصلاحية لمعالجة الاختلالات، مطالبة بفرض رقابة صارمة على عمليات جمع الضرائب، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة لا تخضع لأي تأثيرات سياسية أو إدارية، لضمان النزاهة والشفافية.

كما شددوا على أهمية توفير آليات واضحة لتلقي الشكاوى والتبليغ عن أي مخالفات أو شبهات فساد، بما يضمن مساءلة المسؤولين عن أي تجاوزات، ويعزز ثقة المواطنين بقطاع الضرائب كأحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي.

وأكدت الدعوات أن الضرائب تمثل حجر الأساس لأي دولة تسعى إلى بناء اقتصاد قوي ومستقر، وأن الاهتمام الجاد بهذا القطاع قد يشكل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من الإصلاح المالي والاقتصادي في البلاد.

محافظ مأرب يرفض مجدداً توريد الإيرادات إلى البنك المركزي في عدن..

الأمناء/خاص:

أكدت مصادر حكومية رفيعة أن عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ محافظة مأرب اللواء سلطان العرادة يواصل رفضه توريد إيرادات الدولة من المؤسسات الحكومية في المحافظة، وعلى رأسها عائدات النفط والغاز، إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، رغم صدور قرارات واضحة وملزمة من مجلس الوزراء والبنك المركزي واللجنة العليا للإيرادات.

وتنص تلك القرارات على ضرورة توريد جميع إيرادات الدولة من مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية، دون استثناء، إلى البنك المركزي في عدن، كخطوة حاسمة نحو الشفافية وتعزيز إدارة الموارد المالية وإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار.

ويُعد هذا الرفض تكرارًا لموقف سابق اتخذه محافظ مأرب نفسه، ما تسبب حينها في حرمان الدولة من مليارات الريالات والدولارات، وأسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية وانهيار العملة المحلية.

ويأتي هذا التعنت في وقت بدأت فيه الحكومة بإجراءات جادة لتحسين الوضع الاقتصادي، بإشراف مباشر من رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي، ما أدى مؤخرًا إلى تحسن قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وانخفاض نسبي في الأسعار، وضبط المضاربة بالعملة وتهريبها.

مصادر اقتصادية وسياسية تؤكد أن استمرار هذا التمرد المالي قد يقوض كل التقدم المحرز، ويفتح الباب مجددًا أمام الفوضى الاقتصادية، ويُضعف موقف الحكومة أمام المجتمع الدولي والداعمين الدوليين الذين يطالبون بإصلاحات حقيقية وجذرية.

وطالبوا مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اتخاذ إجراءات حازمة فورًا، لتطبيق مبدأ سيادة الدولة على جميع المحافظات، دون استثناء، ووقف العبث بالإيرادات السيادية الذي يدفع ثمنه الشعب اليمني.

الرياض توجه صفعة قوية لـ"بن حبريش"

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر سياسية مطلعة عن تحول جذري في موقف المملكة العربية السعودية تجاه القيادي الحضرمي عمرو بن حبريش، رئيس حلف قبائل حضرموت، بعد تصاعد حالة الفوضى الأمنية والعسكرية في محافظة حضرموت، وخاصة في مدن المكلا وتريم ومناطق أخرى، إثر الاحتجاجات الشعبية الواسعة المطالبة بتحسين الخدمات ووضع حد للتدهور الاقتصادي والمعيشي.

وأكدت المصادر أن اجتماعات رفيعة المستوى جرت في الرياض خلال الأيام الماضية ضمّت مسؤولين سعوديين وسفراء غربيين على رأسهم السفير الأمريكي لدى اليمن، وركزت على تقييم خطير للأوضاع في حضرموت، بما فيها التحركات الأحادية التي يقودها بن حبريش، والمتمثلة في تشكيل ألوية قبلية، وعمليات تسليح واسعة النطاق، ونشر نقاط تفتيش خارج سلطة الدولة، إلى جانب منع تصدير النفط بالقوة، ما اعتبرته السعودية والولايات المتحدة انحرافًا خطيرًا يهدد الأمن الإقليمي وخارطة الطريق للحل السياسي في اليمن.

وأوضحت المصادر أن الرياض أبلغت بن حبريش رسميًا بقرار وقف كافة أشكال الدعم المالي واللوجستي, وطالبته بتسليم السلاح وإنهاء التشكيلات المسلحة غير القانونية خلال فترة زمنية قصيرة. كما نقل إليه تحذير واضح من أن استمرار حالة التمرد قد تدفع التحالف الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك تدخل عسكري مباشر لإنهاء التمرد.

ووفق المصادر، فقد يتم إدراج بن حبريش ضمن قائمة "المعرقلين لجهود استعادة مؤسسات الدولة، ويُنظر إليه حاليًا كـ"قائد مليشيا" يعمل خارج إطار الشرعية والمؤسسات الدستورية.

وتأتي هذه التطورات في سياق توجه دولي وإقليمي متسارع لإنهاء حالة التعدد الأمني وضبط الفوضى المسلحة، والتهيئة لمرحلة سياسية واقتصادية جديدة تتطلب وجود سلطة موحدة وقانون واضح.

المراقبون يعتبرون ما يجري ضربة قاسية لبن حبريش، وتنذر بتغييرات كبرى في المشهد الحضرمي، وتعيد خلط أوراق القوى المحلية، في ظل مطالب متزايدة من الشارع بفرض هيبة الدولة ومحاسبة كل من يتسبب في إضعافها.

تقارير سرية تكشف عن قوائم سوداء بأسماء فاسدين من المؤسسات الحكومية وتجار وبنوك

الأمناء/خاص:

قالت قناة "الحدث" إن تقارير سرية كشفت عن قائمة سوداء تضم أسماء فاسدين من مؤسسات حكومية، وتجار، وبنوك، بالإضافة إلى مهربين، متورطين في تهريب الأموال إلى الخارج والمضاربة بالعملة.

ووفقًا للمصدر، فإن الجهات المعنية تدرس إمكانية إجراء تحقيقات دولية واسعة النطاق لكشف المتورطين، مع احتمال تجميد أموال عدد من المسؤولين في الداخل والخارج، في خطوة تهدف إلى محاسبة المتورطين ووقف استنزاف الاقتصاد.

وفي السياق ذاته نشر الاعلامي وجدي السعدي على حسابه قائلا "في السابق، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تعمل على إدراج أسماء قيادات وشخصيات من جماعة الحوثيين على اللائحة السوداء، وذلك في إطار الإجراءات المتخذة ضد الجماعة.

وأضاف السعدي، اليوم، هناك مؤشرات وتلميحات من قبل الخزانة الأمريكية تشير إلى احتمال إدراج أسماء شخصيات وقيادات ترتبط بالدولة الشرعية في اليمن ضمن القائمة السوداء، مما يعكس تحولاً في توجهات السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالأزمة اليمنية والأطراف الفاعلة في اليمن.

الحكومة تدعو الدول الشقيقة والصديقة لدعم جهودها لمواجهة التحديات الاقتصادية

الأمناء/خاص:

دعت الحكومة، الدول الشقيقة والصديقة، والمنظمات والصناديق الدولية، إلى دعم جهودها في هذه الظروف الاستثنائية لمواجهة التحديات الاقتصادية والخدمية، وتحقيق الاستقرار المالي والمؤسسي.

وشددت الحكومة في بيان القاه مندوب بلادنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله السعدي، أمام مجلس الأمن في الجلسة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط واليمن، شدد على أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز هذا الدعم بشكل عاجل بما يمكنها من تثبيت المكاسب وضمان استدامة التعافي، مؤكدا أن الدعم يشكل ركيزة أساسية لتجاوز الأزمات المتراكمة التي ضاعفتها الهجمات الحوثية الإرهابية على موانئ تصدير النفط والتوقف التام للتصدير، ما أدى إلى خسارة نحو 70 بالمائة من الموارد العامة للدولة.

كما ثمن السفير السعدي مواقف الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب بلادنا، وتدخلاتهما المستمرة في الجوانب التنموية والإنسانية، والتي عززت من عوامل الصمود والوفاء بالتزامات الحكومة الحتمية.